

تخطيط المدن للقرن الحادي والعشرين:

الحاجة لنموذج جديد للرعاية الاجتماعية

PLANNING CITIES FOR THE TWENTY FIRST CENTURY: THE NEED FOR A NEW WELFARE MODEL?

دايفد إثيرينغتون ومايكل تشابمان

David Etherington and Michael Chapman

مقدمة

إن من أهم التحديات التي تواجهها الحكومتان المركزية والمحلية، والمختصون في السياسة والتخطيط هي المخاوف المتعلقة بالمستقبل الاقتصادي والمستدام لمدينتنا. فالمدن تطرح فرصاً لتكوين الثروات وخلق فرص العمل وتعد عوامل هامة للاقتصادات الوطنية. ولأنها مراكز للتنمية الاقتصادية والابتكار والنشاط الثقافي والتطور الاجتماعي، فلا يتوقع وجود صلة واضحة بين أداء المناطق الحضرية وأداء الاقتصاد ككل (أوتلي، ١٩٩٨ م: ٣). فالمدن لا تحظى بالأهمية على النطاق الوطني فقط، بل إنها تعد جزءاً من الاقتصاد العالمي الآخذ في التوسع (كاستيلز، ١٩٩٢ م). فالقوى العالمية تعمل على تحويل القاعدة الاقتصادية والاجتماعية للمناطق الحضرية، وبالتالي نشأت تغيرات في نظام استغلال الأراضي (فاينشتاين وآخرون، ١٩٩٢ م). وعرض

بورخا و كاستيلز (١٩٩٦م) الحدود الجديدة للإدارة الحضرية كتلك التي تتمثل في إعداد المدينة لتكون مستعدة لمواجهة المنافسة العالمية كالازدهار الاقتصادي، ورعاية مواطنيها تعتمد على هذه الحقيقة. وفي الوقت الحالي، تعمل السلطات الحضرية جاهدة على تنفيذ الإستراتيجيات التي تتوافق مع الضغوط وعائدات التغير الاقتصادي العالمي على الاقتصاد الحضري في الوقت الذي تضمن فيه من جهة أخرى الترابط الاقتصادي والاجتماعي. إلا أنه من المهم ملاحظة أن الاقتصادات الحضرية تعد جزءاً لا يتجزأ من الاقتصاد العالمي/الإقليمي - فهي ليست كيانات منفصلة. فقد لا يستجيب المخططون وصانعو السياسات للتأثيرات الخارجية - فهم أطراف رئيسون في عمليات رئيسة لإعادة الهيكلة الحضرية (لوفيرنج، ١٩٩٧م: ٧٨).

وذهب بورخا و كاستيلز إلى أنه بدون برنامج اقتصادي واجتماعي وبيئي قوي فإن المدن لن تتمكن من التنافس بفاعلية في الأسواق العالمية والعمل في شبكات العمل الدولية. ومن هذا المنطلق، فإن الاقتصاديات المحلية والعالمية تكمل بعضها بعضاً ولا تعارض بينها (بورخا و كاستيلز، ١٩٩٦م: ١٤). والدور الذي تلعبه المدن كقاطرة لجذب رأس المال المتحرك عالمياً قد أدركه بورتير (١٩٩٠م، اقتباس في دافي، ١٩٩٠م: ٢) الذي ذهب إلى أن السلطات الحضرية والإقليمية تتمتع بدور تزداد أهميته فيما يتعلق بالعمل على دعم بيئة محلية، حيث يمكن للأعمال أن تنمو وتواصل المنافسة. فإن الصناعات الناجحة على المستوى الدولي سوف:

تتركز غالباً في مدينة أو منطقة، وأساسيات الميزة غالباً ما تتركز محلياً. فالتركيز الجغرافي يعد مهماً لتكوين الميزة التنافسية وهو يعمل على زيادة القوى التي ترفع مستوى الميزة وتدعمها. وفي الوقت الذي تلعب فيه الحكومة الوطنية دوراً في تحديث الصناعة، فإن دور الدولة والحكومة المحلية يماثل دورها أو يزيد عنه.

وبالفعل فإن مفهوم حكومة المدينة (والتخطيط الحضري) كأساس لتعزيز التنافسية وجذب الاستثمارات الرأسمالية التي تركز على ما نطلق عليه أجندة الليبرالية الجديدة للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالسياسة الحضرية، هو المحور الذي سنناقشه في هذا الفصل. فالمدن عبارة عن هياكل معقدة من الناحية المادية والاجتماعية والاقتصادية، وفي الوقت الذي نقف فيه على أعتاب الألفية الجديدة، فإن نظم التخطيط الحضري ستلاقي تحديات وتغيرات في التنافس الدولي والقوى الاجتماعية والسياسية المحلية التي تعمل في إطار المنظومة الوطنية والظروف المؤسسية (نيومان وثورنلي، ١٩٩٦م: ٥).

وعلى كل حال، فإن أثر إعادة الهيكلة الاقتصادية متفاوت مكانياً. فبالنسبة للمدن التي تهيمن عليها الصناعات "الرئيسية" التقليدية (الصناعات الهندسية، الصلب، الفحم، الخ...) عندما ترتبط المراكز الرئيسية للنمو والرخاء الاقتصادي بالتتابع السلبي لإعادة الهيكلة الاقتصادية، والتدهور المادي، وزيادة النزوح إلى الضواحي من قبل من هم "أفضل حالاً" إلى الأطراف الخارجية من المدينة، واستمرار تأثير حالة تهميش الفقراء، والعاطلين والنبوذيين. وتستند التنافسية الاقتصادية والتحول الناجح للمدن إلى أداء قطاعات الأعمال والتجارة والقطاعات الثقافية، إلا أن التنمية المستدامة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على الكيفية التي تتعامل بها السلطات الحضرية مع التبعات الاجتماعية والسياسية للفقر والحرمان والإقصاء الاجتماعي عبر توزيع الخدمات العامة وإدارة مبادرات التجديد. إن الهدف من هذا الفصل هو مناقشة مستقبل المدن في الألفية الجديدة عبر تقييم أثر البعد الاجتماعي للسياسات الأوروبية المتعلقة بالتغيير الحضري والعمراني.

أبعاد إعادة الهيكلة الحضرية

من المسلم به منذ زمن بعيد أن المدن تستجيب باستمرار لمجموعة من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية. إعادة الهيكلة الحضرية تتضمن التفاعل بين العمليات المعقدة للتطور الحضري والمتناقضة غالباً. ويعرف دانشات (١٩٩٢م : ٢٤) هذه العمليات على الوجه التالي :

إعادة الهيكلة الحضرية كما هي معرفة هنا تشمل جوانب إعادة الهيكلة الاقتصادية والمرونة وإستراتيجيات إلغاء الضوابط التنظيمية المتعلقة بالحالات الوطنية والمحلية (التنظيم) والاستقطاب والتنوع الاجتماعي، وكذلك استقطاب الفراغ العمراني... والتقسيمات الجديدة بين السياسات الوطنية والمحلية، وإلغاء الضوابط التنظيمية، وإدارة العمران والمقاولات الخاصة، والفردية، وأدوار النوع الجديد، واستقطاب المساحات، بما في ذلك التحسين في مقابل التركيز المكاني على فقراء المناطق العمرانية.

وبالتالي، فإنه من الممكن التركيز على بعض العناصر الرئيسة لعملية إعادة الهيكلة وتأثيرها على المدن الأوروبية.

- تعد التنمية غير المتكافئة من الناحية الجغرافية ذات أهمية كبرى بالنسبة لرفاهية المدن. ويتم استغلال أوجه التفاوت المكاني من قبل الشركات الرأسمالية وخصوصاً الشركات متعددة الجنسيات التي تستغل مناطق محلية مختلفة من حيث الثروات والمزايا التي تمتلكها. ومن ثم، فإن المدن معرضة لإعادة الهيكلة الاقتصادية العالمية، حيث يبحث رأس المال عن مواقع جديدة ومرجحة. وهناك بعض المدن والمواقع التي تكون أكثر قابلية لذلك بالمقارنة مع مواقع أخرى، وهي تعتمد على التنازل والترشيد اللذين يقعان في صناعات رئيسة معينة.

• أثر إعادة الهيكلة على أسواق العمالة وهيكّل الطبقات. إن تقويض الصناعة وما يتبعه من انخفاض للطلب على أسواق العمالة في الصناعات الرئيسة، والتحول من الاستثمار في الصناعة إلى الخدمات، والطبيعة المتغيرة للعمل والتمثيل في عملية العمل قد نجم عنه وجود المزيد من أسواق العمالة المنقسمة مما يعكس الوظائف والمهارات المتغيرة، والتوسع في عملية وتحويل العمالة الدائمة والجزئية إلى عمالة حرة، والعمل الجزئي والفصل والتقسيم الوظيفي حسب العرق والنوع والجنس (بيك، ١٩٩٦م). وتعود عملية التغيير في هياكل فئات الطبقات إلى الزيادة الضخمة في الفقر في الحضر والاستقطاب والإقصاء الاجتماعي في مدن أوروبا. وذهب مانديل (١٩٩٥م: ٨٧) إلى أن هذه الجوانب من جوانب التغيير الاجتماعي تعد محصلة لزيادة علاقات القوى غير المتكافئة بين العمالة ورأس المال.

وكما أشار هايمان (١٩٩٢م)، إلى أن السياسات الليبرالية الجديدة قد عززت قوى توازن الطبقات في الوقت الذي أوهنت فيه قدرة العمال على المساومة للعمال. ومن المكونات الهامة للتغيير في تدخل البلاد منذ الستينيات الميلادية في تنظيم العلاقات الصناعية، ويدخل في ذلك إلغاء الضوابط التنظيمية والتحول من أنظمة المساومة الوطنية إلى تلك المختصة بالمنشأة/القطاع أو الفرد. فكان الناتج من هذا التدخل هو نماذج ضعيفة من التضامن الاجتماعي الناتج رسمياً عن نظم مساومة جماعية تقليدية. فالبطالة الجماعية وتغيير ممارسات العمل قد دعما وركزا هذه التغييرات في توزيع سلطات الطبقات والسلطات الاجتماعية.

• إن نهاية الإجماع السياسي المتعلق ببناء دولة الرعاية الاجتماعية في فترة ما بعد الحرب في دول أوروبا الغربية الرأسمالية المتقدمة تعكسها الطريقة التي واجهت بها المدن وبشكل فردي التغييرات في نماذج الحكم والسياسة المحلية - أي الأنماط المتغيرة للتمثيل السياسي مع التوجه نحو تبني إستراتيجيات الأعمال الحرة التي تحسن من

ظروف إعادة هيكلة رأس المال في الوقت الذي تفرض فيه إجراءات تقشف مالية كاستجابة لإعادة هيكلة رعاية الدولة الوطنية. وتطوير تحالفات النمو مع صفوة من الأعمال التي تلعب دوراً محورياً في صناعة القرار وتنفيذ السياسات، وهي تعد مثلاً على هذا التوجه.

- الهجرة الجماعية في فترة ما بعد الحرب كان لها آثار كبرى على هيكل الطبقة والحراك الاجتماعي والسياسي في مدن أوروبا. ونشأ الفصل الوظيفي على أسس عرقية، حيث تركز المهاجرون في تجمعات منخفضة الدخل لا تمتلك المهارات العملية، فواجهت الجاليات المهاجرة العنصرية والعداء من مجتمعات السكان الأصليين. ولقد أدت هذه العمليات مجتمعة إلى عزلة مادية، وكذلك عزلة اجتماعية للأقليات العرقية.

- من الأبعاد والنتائج الهامة لمنطق إعادة هيكلة رأس المال هي أن التدهور البيئي والإيكولوجي قد أصبح قضية اجتماعية وسياسية كبرى في كافة المدن، حيث يزداد تأثير المشكلات البيئية، بشكل غير متكافئ، على تجمعات الطبقة العاملة (هارفي، ١٩٩٧م: ٩١) وفي المناطق التي تعاني من أعلى مستويات الحرمان الاقتصادي. إن أية محاولة لمعالجة مشكلات الانهيار تلك، ستعمل على إضعاف المناطق الداخلية من المدن أو التنمية العمرانية على أطراف المناطق العمرانية مما يستوجب التعامل فيه مع القضايا البيئية بنفس القدر الذي يتم التعامل فيه مع القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

إننا نرى أنه لأجل الارتقاء بالحالة الاجتماعية للبيئة العمرانية واستيعابها تماماً فلا بد من إدراك الكيفية التي تغيرت بها نماذج الرعاية وفقاً للعوامل العالمية والوطنية والمحلية. وفي تقرير حديث صادر عن مؤسسة جوزيف رونتري (JOSEPH ROWNTREE)، أوضح هايرتس السبب الذي يقف، في حالة المملكة المتحدة، وراء الرغبة في البحث عن إستراتيجية جديدة لحماية الضعفاء من أفراد المجتمع :

إن حكومة المملكة المتحدة ترغب في الارتقاء بالرعاية الاجتماعية والاندماج في إطار القيود المالية المشددة، والأساليب التي تشجع على المشاركة النشطة في المجتمع بدلاً من التواكل السلبي. وهذه الأهداف معروفة لدى معظم الدول الأوروبية.

فالمملكة المتحدة، مثلها كمثل العديد من الدول الأوروبية الأخرى، تواجهها مسألة سياسية تدور حول ما إذا كانت الدولة تستطيع أو لا تستطيع تحمل الإبقاء على نظم التأمين الاجتماعي السخية. ويحدد هايرتس خمسة عوامل رئيسة كان لها الأثر على موقف المملكة المتحدة الذي كان بارزاً للغاية:

- ١- النمو السريع في عدد الأسر ممن ليس لديهم دخل من أعمالهم.
- ٢- النمو المتواضع نسبياً في أكبر هذه القطاعات، ألا وهم المتقاعدون، على مدى العشرين عاماً القادمة بالمقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى.
- ٣- الانخفاض في الدخل النسبية لأولئك المعتمدين على الإعانات المقدمة من الدولة في المملكة المتحدة خلال العشرين عاماً الماضية، وصاحب ذلك زيادة كمية وسائل الاختبار.
- ٤- زيادة في عدم العدالة سواء فيما قبل إعادة التوزيع أو فيما بعدها.
- ٥- تسوية حصة الدخل الوطني المقتطعة من الضرائب في المملكة المتحدة، في الوقت الذي ترتفع فيه هذه الحصة في الدول الأخرى.

إن قضية الحماية الاجتماعية تعد موضوع النقاش الرئيس للحكومات الأوروبية كالنمو الاقتصادي البطيء في الاقتصاد الأوروبي، والارتفاع المتواصل في مستويات البطالة، وأعداد المسنين، ومشكلات التحكم في الزيادة السريعة للإنفاق

على الصحة وما يتبع ذلك من فرض ضغط قوي على نظام يعاني من الوهن الفعلي. وكما ينص أحد التقارير المتعلقة بالحماية الاجتماعية في أوروبا للمفوضية الأوروبية :

إن هناك مسائل جوهرية تتعلق بدور الحماية الاجتماعية والفرض منها في المجتمعات الأوروبية. فمن جهة، فإن التأمين الاجتماعي يعتبر مكلفاً للغاية لاقتصادياتنا، حيث يفرض عبئاً ثقيلاً على تكاليف العمال بوجه خاص. ومن جهة أخرى، فإن النجاح الباهر للنظم في مكافحة الفقر يعد غير كاف وهناك حاجة لفعل المزيد، حتى تكون قوة لدمج أولئك المهتدين بالإقصاء في المجتمع، وخاصة في سوق العمل (لجنة المجتمعات الأوروبية، ١٩٩٥م: ٤٦).

إن النقاش حول الإقصاء الاجتماعي يعد جزءاً من القضية الكبرى المتعلقة بالحماية الاجتماعية والنماذج البديلة لتقديم الرعاية. وحيث إن هذه المناقشة تركت أثراً محدوداً على العلاقات بين الحاجة إلى نماذج رعاية جديدة لدعم تشغيل الاقتصاد الحضري. وفي العديد من البلدان الأوروبية، فإن أسوأ الأمثلة والتركيزات على الفقر والإقصاء يمكن العثور عليها في المناطق الحضرية. وللإستمرار في المنافسة والابتكار والديناميكية، فلن تستطيع المدن تحمل السماح بالتوسع في أوجه عدم العدالة أو الإقصاء الاجتماعي الذي تعاني منه أقلية صغيرة في المجتمع ولكنها أخذت في الازدياد، حيث يتم تهميشها وإقصاؤها عن الفرص التي يحصل عليها المواطنون العاديون من سكان المناطق الحضرية (الوظيفة، والراتب، والمسكن، والقدرة على التسوق، والسفر، والتمتع بالفرص الثقافية والترفيهية الموجودة في أي مدينة).

ولإدراك هذه العمليات ولتسليط الضوء على تأثيرات السياسة الهامة التي تواجه كبار صناعي السياسات الحضرية، فإن هذا الفصل يركز على إعادة تعريف

النموذج الاجتماعي الأوروبي بطريقتين رئيسيتين، الأولى هي الإستراتيجية والسلطة التي تتخطى الحدود الوطنية، والثانية دور الجغرافيا السياسية والطبقة الحضرية والتحركات الاجتماعية، فمع أنه يتم التفاوضي عنها إلا أنها جزء مهم من عملية إعادة التعريف. ولزمن طويل، فإن المملكة المتحدة كانت تنظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر للأفكار واستجابات السياسة في التجديد العمراني والسياسة الاجتماعية. وهذا التوجه لم يتغير مع الإنتخابات، التي أجريت في عام ١٩٩٧م، في حكومة حزب العمال الجديدة. كما أن تناول إصلاح الرعاية كان في مركز الاهتمام للفترة الثانية من إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وتبنت حكومة رئيس الوزراء توني بليز العديد من سمات الرعاية على النمط الأمريكي للعمل في برنامج الصفقة الجديدة الخاص بها. ولأن المملكة المتحدة عضو في الاتحاد الأوروبي، وأن هناك اندماجاً أوروبياً وشيكاً مخططاً له مع بداية الألفية، فإنه يبدو من المناسب تعلم الدروس من المنظور الأوروبي تجاه هذه القضايا وتقييم التركيز الذي وضعه النقاش الأوروبي على تقديم الرعاية للإدارة والتخطيط المستقبليين لمدينة المملكة المتحدة.

السياسة الأوروبية الاجتماعية الناشئة — أجندات متنافسة ومتعارضة

الأجندة الاجتماعية

كيف نصف نموذج الرعاية الأوروبي؟ إنه مزيج انتقائي من نظم الرعاية الأوروبية المتنوعة كما وصفه إيسبنج أندرسون (١٩٩٠م) وهو يشكل حالات رعاية ليبرالية (تستند في الأساس إلى التأمين الاجتماعي القائم على السوق ووسائل اختبار مع دور رئيس للتوفير من القطاع الخاص ديمقراطية اجتماعية، تتسم بحقوق اجتماعية قوية وإعانات العامة، ومحافضة بها أدنى حد من تقديم الخدمات الاجتماعية، والدور الرئيس للقطاع التطوعي والإعانات الاجتماعية يستندان إلى حالة العمل والتوظيف.

ترجع أصول السياسة الاجتماعية الأوروبية إلى الإنشاء الفعلي للتجمع الاقتصادي الأوروبي (EEC) مع توقيع اتفاقية روما في عام ١٩٥٧ م. وفي هذه المرحلة المبكرة كانت السياسة الاجتماعية الأوروبية تكميلية وإصلاحية. وكان الهدف منها هو إضفاء القبول على الآثار العكسية لهذا التجمع الاقتصادي الجديد في القارة الأوروبية (ماكسون براون، ١٩٩٣ م). ولكن هذا كان مع تقديم القانون الأوروبي الموحد (Single European Act: SEA) في عام ١٩٨٧ م والذي ينص على أن شمول السياسة الاجتماعية جزء لا يتجزأ من عملية إكمال سوق أوروبية فريدة عادلة. وتطورت قيادة قوية على السياسة الاجتماعية على أثر (SEA) وبلغ ذروته عند صياغة ميثاق التجمع بالحقوق الاجتماعية الأساسية للعمال. ولاقى الميثاق قبولاً من قبل كافة الدول الأعضاء، ما عدا بريطانيا، في ديسمبر ١٩٨٩ م. وكانت المفوضة الأوروبية المسئولة عن الشؤون الاجتماعية والتوظيف في حينها، السيدة فانو بابندريو (Vano Papandreou)، قد أكدت سريعاً على أن الميثاق ليس وسيلة لفرض أمر اجتماعي موحد، ولكن بدلاً من ذلك، فإنه يرى باعتباره مكون رئيس في استكمال السوق الموحدة.

وكانت المفوضية تنظر إلى السياسة الاجتماعية باعتبارها وسيلة للحصول على الاكتفاء الاقتصادي وليس لإعاقته. وذكر أن الاستقرار الاجتماعي مع منافسة السوق، كانت عنصراً حاسماً في النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد الوظائف. وهذا المنهج يصطدم مع المبادئ الأساسية للاقتصاديين اليمينيين الذين ألقوا بلائمة الركود الاقتصادي وافتقاد المنافسة خلال السبعينيات والثمانينيات الميلادية على أنظمة الحماية الاجتماعية ومنظمة العمل وما صاحب ذلك من نمو في حالات الرعاية في فترة ما بعد الحرب (وايز وجيب، ١٩٩٣ م: ١٦١). ووضعت معاهدة ماستريخت، التي تم توقيعها في عام ١٩٩٣ م، شروطاً لانسجام الحماية الاجتماعية، وكذلك التوسع في نطاق إجراء الاتحاد الأوروبي في الحقل الاجتماعي وتغطية نواح كالتعليم والتدريب

المهني وثقافة الشباب والصحة العامة. ويتضمن بروتوكول ماستريخت الاجتماعي موضوعين رئيسيين يتعلقان بحقوق التوظيف. أولهما، يتعلق بحرية المشاركة والتجمع وحقوق المساواة الجماعية بما في ذلك حقوق تشكيل نقابة أو اتحاد عمالي وأن يكون الفرد ممثلاً فيه. وأما الثاني، فإنه يتضمن حقوق إعلام واستشارة القوة العاملة فيما يتعلق بخطط الشركة المستقبلية (هانتاري، ١٩٩٥م: ١٩١). والمبدأ الرئيس للسياسة الاجتماعية هو ضمان الاستحقاقات والحقوق الفردية للعاملين.

الأجندة المكانية

إن كان الميثاق الاجتماعي قد أوجد بعضاً من الحقوق الدنيا في العمل لأجل إيجاد "ساحة لعب ممهدة" في المجتمع لتفادي "الإغراق الاجتماعي" ولتوفير عنصر حماية ضد أسوأ التجاوزات للسوق الحرة، وفي الوقت نفسه فقد دعمت ماستريخت الذراع الثانية للسياسة الاجتماعية، الصناديق الهيكلية. والاعتراف بأن عملية التكامل الاقتصادي والسوق الموحدة قد زاد من الفوارق الإقليمية، وأعطت المفوضية الأولوية لسياسات التنمية الإقليمية عبر الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية (European Regional Development Fund: ERDF) بالإضافة إلى الصندوق الاجتماعي الأوروبي (European Social Fund: ESF) اللذين يدعمان مبادرات البطالة وسوق العمل. وبموجب معاهدة ماستريخت، فإن هذه الصناديق تدار في إطار عمل من السياسات المحلية/الإقليمية عبر أطر الخدمات المحلية (Community Support Frameworks: CSF) للمناطق التي تمت مساعدتها والمحددة من قبل المفوضية الأوروبية. ومن النواحي الأخرى التي زاد اهتمام المفوضية بها هي أدوات السياسة المكانية. وهنا يزداد تركيز دور إطار الحكم الذي يتخطى الحدود الوطنية على إدارة التماسك المكاني والاجتماعي في منطقة الاتحاد الأوروبي. ومن المحتمل أن يصبح هذا التوجه من

توجهات السياسة مهيماً على إطار توسع الاتحاد الأوروبي في إدماج دول وسط وشرق أوروبا ويكمل عملية نحو الاتحاد الاقتصادي والنقدي (Economic Monetary Union: EMU). ونشرت المفوضية سلسلة من دراسات التخطيط التي تنطوي الحدود الوطنية مثل تقارير Europe 2000 وEurope 2000+ ومؤخراً طباعة المنظور الأوروبي للتنمية المكانية (European Spatial Development Perspective: ESDP) وكذلك دعم مبادرات التخطيط العابرة للحدود وفق برنامج يختص بالأقاليم INTERREG IIc.

وعلى الرغم من أن إستراتيجيتي (ERDF) و (ESF) تستندان بشكل واضح على دعم المنافسة الإقليمية، من منظور تجاري ومنظور عمراني، فقد نشأ عدد من البرامج التي تشكل أهدافاً اجتماعية. وبموجب البند ١٠ من لوائح (ERDF)، والشبكات العابرة لأوروبا بين السلطات المحلية والإقليمية والمشروعات الاجتماعية صغيرة النطاق يتم ترويجها (فعلى سبيل المثال، شبكة [Quartier En Crise] ومبادرة المجتمع الحضري [urban community initiative] ومبادرة المجتمع للعمل [Employment Community Initiative] التي تضم أربعة مسارات سياسية مختلفة: [Horizon] و [Youth Start] و [Now] و [Integral]) التي تهدف إلى التعامل مع المشكلات الاجتماعية في المدن. فمبادرة المجتمع الحضري - مثلاً - أنشأت اعترافاً بالتوترات المتزايدة في المجتمع الأوروبي الواضحة بشكل خاص في على المستوى الخطير من الإقصاء الاجتماعي والعدد المتزايد من المناطق الحضرية الواقعة داخل المدن أو الخارجية" (CEC ١٩٩٤ a: ٩٦) ويتضمن المشروعات التي تشمل المرافق الصحية والاجتماعية والعمل الإيجابي الذي يستهدف الأقليات العرقية. وبالتالي، فقد ظهر عدد من المشروعات التي هي من نوع "الاستثمار في الموارد البشرية" التي نشأت على مدار السنوات الخمس الأخيرة للتعامل مع الأزمة الحضرية المتفاقمة في أوروبا، والتي أشعلت المناقشات الدائرة حول

الطبيعة المتغيرة للبرامج المكانية نحو نظام سياسي يركز على المزيد من الاستحقاقات، وإمكانية منهج التعاون مع السياسة الحضرية التي تعم أوروبا بأسرها.

التعارضات والتناقضات الاجتماعية والمكانية

الاختلاف بين السياسات المكانية والاجتماعية للاتحاد الأوروبي يكمن في أن السياسات المكانية تحدد الجهات المستحقة للاستفادة من السياسة بينما تحدد السياسات الاجتماعية الاستحقاقات الفردية. تركز السياسات الاجتماعية على مفهوم الاتحاد الأوروبي للمواطنة الاجتماعية، والصناديق الهيكلية التي تمنح الاستحقاق فيما يتعلق بالأطراف الوظيفية المعينة مثل الحكومة المحلية والإقليمية، والأعمال التجارية، والعمالة كما ينظر إليها بالمعنى العام. ويرى أندرسون (١٩٩٥م) أن السياسات المكانية والاجتماعية تتمتع بتفاعلات محتملة. وقد تفيض الصناديق الهيكلية في نواحي السياسة الاجتماعية وعناصر تطور السياسات القائمة على الاستحقاق (كما هو الحال مع بعض من مشروعات البند ١٠)، أو قد تعيق هذه السياسات الإقليمية التي تعتبر محورية للعمل المضاد للتنمية والمشكلات الحضرية غير العادلة. وهنا مكمن التعارض بين نظامي السياسة. وذهب أندرسون (١٩٩٥م: ١٥٠) إلى أن "المبدأ الأقليمي" للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للاتحاد الأوروبي يعد ذا أهمية قصوى:

مع المبدأ المناطقي القوي الذي يحظى باهتمام الاتحاد الأوروبي، فإنه وبشكل طبعي قد اختار الأعضاء تعريف فئة معينة من المشكلات الاقتصادية، التي يرون أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعملية الاندماج، بما أنها إقليمية من حيث الطبيعة. وينتج عن الاندماج الاقتصادي نسبة كفاءة صافية للاتحاد ككل، إلا أن الأرباح والخسائر توزع بشكل غير متساوٍ على نطاق الاتحاد الأوروبي. ومن

المرجح أن توجه الاستفسارات الموجودة والمتوقعة عبر السياسات التي تطرح مكاسب إقليمية واضحة إلى كبار المناصرين من الدول الأعضاء. والقرارات الخاصة بالتوظيف والتوسع في الصناديق الهيكلية التي تتوافق مع الأيديولوجية الرئيسة، وأدوات السياسة المفضلة والمصالح المؤسسية للأطراف الرئيسة في الاتحاد الأوروبي. وبمجرد وضعها في حيز التنفيذ، مارست الصناديق الهيكلية تعقيبات تفسيرية ذات تأثير على تفضيلات وأهداف صانعي سياسات الاتحاد الأوروبي والأطراف المحلية.

إن أثر الصناديق الهيكلية قد أوجد ضغوطاً متضاربة على السياسة الاجتماعية. أحدها، هو تأييد جمهور الناخبين القومي للمصالح الإقليمية المحلية التي تسعى للإبقاء على سياسات وبرامج الصندوق الهيكلية، إلا أن قدرتهم على التعامل مباشرة مع انعدام المساواة الاجتماعية يعوقها كلٌّ من مستوى التمويل (البالغ أقل من ١٪ من الإنفاق العام للاتحاد الأوروبي) والحقيقة القائلة بأنها تقوم حسب المناطق من حيث توجهها. وفي الوقت نفسه، فإن تنفيذ البرامج المحلية قد يعمل على تعبئة الفوائد المترتبة على طبيعة المشكلات المحلية التي قد تؤدي إلى فرض ضغوط على المفوضية تطالبها وتفرض ضغوطاً لأجل المزيد من البرامج المستهدفة التي تلبي احتياجات الجماعات المحرومة وتزيد من نطاق السياسات القائمة على استحقاقات المواطنين. ومن أمثلة ذلك المجموعات المشاركة في البرنامج الثالث حول الفقر (Third Poverty Programme) الذي ينص على إجراءات معينة تتعلق بالسياسة الاجتماعية للاتحاد الأوروبي (CEC، ١٩٩٥م) غييدز ومارتن (١٩٩٧م). والعائق الرئيس الثاني أمام برامج الصندوق الهيكلية في التعامل مع المشكلات الحضرية، هو توجهه نحو مشروعات البنية التحتية على حساب مبادرات إيجاد فرص وظيفية مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، كما بين أحد التقارير الرئيسة للمفوضية حول التنمية الحضرية،

بأن التركيز المكاني للصناديق سيستثني المناطق، وبالتالي قطاعات السكان التي يمكن أن تؤدي إلى الثغرات السياسية (CEC، ١٩٩٢م: b: ٢٠٤).

بالنسبة للعديد من المدن، فإن أكثر الجوانب إشكالاً فيما يتعلق بالسياسات الإقليمية هو المدى الذي تفشل فيه في استهداف العديد من المناطق التي واجهت مشكلات اقتصادية واجتماعية وبيئية قاسية أو مشكلات حضرية حادة ضمن المناطق المستحقة. ومعايير الاستحقاق للبرامج الحالية للمفوضية الأوروبية كونها تتناسب مع هدف الحد من أوجه الخلل الإقليمية في أنحاء أوروبا، مما يعني أن المناطق الحضرية التي تواجه مشكلات شبيهة يتم التعامل معها بشكل مختلف طبقاً لموقعها الجغرافي.

وبالنسبة للمدن والمناطق الحضرية التي تواجه تفاوت واستقطاب اجتماعي فيمكن عزلها عن سياسات الصندوق الهيكلي. وكما يؤكد التقرير، فإن السياسة الإقليمية ليس لديها عوامل كفاءة في نواحي السياسة الاجتماعية، مثل الإسكان ومعالجة مشكلات الهجرة وأحياء الأقليات التي تشيع في أوساط المدن الأوروبية. وكما ذهب أندرسون (١٩٩٥م)، فإن هذا الوعي بالثغرات السياسية قد يوجد مطالب تتعلق بمجموعات المصالح لأجل تعديل و/أو تمديد دولة الرعاية الوطنية وسياسات الاتحاد الأوروبي.

الاتجاهات المستقبلية للسياسات الاجتماعية ومدن أوروبا - الانسجام أو الانفصال المدن والتنافسية والترابط

هناك أجزاء معينة من العملية السياسية للاتحاد الأوروبي تشير إلى أن النموذج الاجتماعي الأوروبي قد يصبح هو الحل الرئيسي للتنافس الاقتصادي الأوروبي،

وتعترف في ذات الوقت بأن التنافس لا يمكن تطويره عبر تفكيك دولة الرعاية أو عبر الحد من أدنى المعايير الاجتماعية (CEC، ١٩٩٦م: b: ١٤). وهذا رأي جيد في سياق متطلبات الاتحاد الأوروبي للسياسات الانكماشية لأجل تلبية شروط الإنفاق العام للاتحاد الاقتصادي والنقدي. إن الازدهار المستقبلي للمدن الأوروبية يقع على عاتق المرحلة الحالية من الاندماج الاقتصادي والنقدي. ولإدراك اتجاه السياسات الاجتماعية في سياق الصلة بينها وبين التنمية الحضرية والتغير في أوروبا، فإننا بحاجة للتوجه نحو تقييم الاقتصاد السياسي لدمج إطار موسع من المرجعية والسياق.

والمح ولفجانج ستريك (١٩٩٥م) إلى بعض الرؤى الخاصة بعمليات التنمية المعاصرة للاندماج المتعلق بالسياسة الاجتماعية. واعترف بأهمية مصالح التصنيف في صياغة الأجندات السياسية وبرامج السياسات. والأساس الأيدلوجي الرئيس لمشروع الاندماج الذي ينتمي لليبرالية الجديدة بشدة (وهي نقطة مركزية للحجج التي ساقها ويليامز، ١٩٩٤م). وهذا يعني أن تهئية ظروف تشغيل السوق الحرة لا بد أن تكون لها الهيمنة. وهو جانب رئيس من تقرير تشيتشيني (Cecchini). وعلى كل حال، فإن الكيفية التي هيمنت بها أجندة الليبرالية الجديدة وسبب هذه الهيمنة ينبغي ألا يؤخذ وكأنه من المسلمات. فالسياسة الاجتماعية بالنسبة للكاتب ستريك محكوم عليها ألا تكون على رأس الأولويات؛ لأن المصالح التجارية القوية تؤثر على مراكز القوى في المفاوضات وتنجح في صد أي تحركات نحو السياسات الاجتماعية الشاملة. وذهب بيرسون وليفرايد (١٩٩٥م: ٤٥٠) إلى حد القول بأن طبيعة السياسات الماضية والحالية ناشئة عن "ظهور إجماع ديمقراطي يتنافى مع مصلحة المجتمع حول السياسات الاقتصادية في كبار الدول الأعضاء". وبالتالي، فإن عملية الاندماج تركز وتدعم علاقات السلطات بين رأس المال (أي المصالح الموسعة للقطاع الخاص) والعمالة (المصالح الموسعة لحركات العمالة المنظمة - الأحزاب السياسية للعمال والنقابات

العمالية). وهذا التوجه نحو علاقة السلطات غير المتكافئة لصالح رأس المال يُعد شيئاً هاماً للإبقاء على قوة مساومة ضعيفة نسبياً للعمال عبر منع المساومة الجماعية والسياسات والتشريعات الاجتماعية. وبالتالي، فإن أكبر تساؤل حول البرامج الاجتماعية الأوروبية وانسجام سياسات الحماية الاجتماعية هو، أيّ ما سيتم الاتفاق عليه، فإن المعايير والأنظمة ستكون في حدها الأدنى. وذهب ليفرايد (١٩٩٣م: ١٤٥) إلى أن القليل من قواعد الاتحاد الأوروبي حول الرعاية لا تعمل سوى في إطار الرعاية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ذهب إلى أن هناك أوجه مقارنة بين نموذج الرعاية الأمريكي من حيث إن أوروبا تقوم على أربع حريات - حرية حركة الأشخاص والبضائع، ورأس المال، والخدمات. وأصبحت المواطنة السياسية والاجتماعية هامشية في عملية التوحيد الأوروبي. وبالنسبة للولايات المتحدة، فإن المواطنة السياسية تكتمل بالمواطنة الاجتماعية بدءاً من الثلاثينيات الميلادية فقط، إن وجدت (ليفرايد، ١٩٩٣م: ١٥٠).

وكانت محصلة الأنظمة السياسية التي يهيمن عليها القطاع الخاص لا زالت تتمتع بأهمية اجتماعية بالنسبة للطريقة التي أُديرت بها المدن واستجلبت للسياسات الاجتماعية للاتحاد الأوروبي. وكانت معظم الإستراتيجيات الحضرية الأوروبية قد صيغت عبر عملية الشراكات التي تشجعها المفوضية التي زادت من "مدن الأعمال التجارية". تقرير المفوضية حول التنمية الحضرية يركز على النتائج كما يلي:

ومع ذلك، فإن أي مشكلات تواجهها المدن ستظل اجتماعية في طبيعتها. وأن السعي الناجح في المدينة نحو النمو الاقتصادي نادراً ما يتناول أوجه الترابط والتناقضات بين هاتين المجموعتين من القضايا. وفي الحالات الدراسية التي أوردنا، فإن النمو الاقتصادي لم يوجد حلاً للعديد من المشكلات الاجتماعية التي حددت سابقاً في هذا التقرير. وبالفعل فإنه، مع بعض الاستثناءات المحدودة، فإن سياسة النمو قد زادت من أوجه التفاوت بين تلك المدن (CEC، ١٩٩٢م: ١٨٤).

إن الدافع للإستراتيجيات المحلية التي تمت صياغتها من قبل الاتحاد الأوروبي نابعة من "تنافس النظام" (ستريك، ١٩٩٥م: ٤٢٠) الناشئة عن بيئة سياسية تنافسية قائمة على أساس السوق. وإن آثار تنافس النظام على المدن هو أن الرخاء يتوقف بحسب القدرة على التنافس في إطار موسع من بيئة السوق الحرة. فلقد عملت النخبة الحضرية على تعبئة المصالح وتجميعها حول إستراتيجيات الأعمال الحرة، وبناء شراكة محلية تشكلت حول أولويات السياسة بغرض تعزيز تنافس الأعمال. وغالباً، ما تلغى أولويات السياسة القضايا الاجتماعية والتوزيعية. وتقترح بعض الدراسات أن إستراتيجيات الأعمال الحرة قد ساهمت بشكل إيجابي في إيجاد تأثير مزدوج على المدينة لأن وصول القوة العاملة وجاليات الأقليات إلى صناعة القرار محدود للغاية (داننشات، ١٩٩٤م). وهذا قد أثار العديد من الأسئلة عن كيفية تأثير هذه الأجندات على السياسة المحلية (غبيدز ومارتن، ١٩٩٦م).

ومن المسلم به أن هذا التحليل يعد إلى حد ما ذا بعد أحادي. ففي الوقت الذي تعد فيه فوائد رأس المال شيئاً محورياً للدفع بالاتحاد الاقتصادي والنقدي (EMU) والسياسات الاجتماعية والمكانية، فهذه الفوائد لا تتوافق دائماً أو أنها متوافقة. وفي حالات معينة، فإن المصالح التجارية تتوافق مع سياسات الحماية الاجتماعية القوية. فلقد قامت الحكومة الدنماركية، بدعم من مؤتمر النقابات العمالية (TUC) الدنماركي وأصحاب العمل، بالتحالف لأجل حد أدنى قوي من المعايير الاجتماعية (وايز و جيبز، ١٩٩٤م). ولم تجتمع كلمة اتحاد النقابات وأصحاب العمل في أوروبا (UNICE)، اتحاد أصحاب الأعمال، في استجابته للسياسات الاجتماعية والعلاقات الصناعية. وبالمثل الحركات العمالية التي شاركت في الحملات المتنافرة. ويقوم (TUC) الأوروبي بشن حملة لأجل سياسات اجتماعية أقوى، وفي نفس الوقت نحازت عدة حركات محلية إلى الحكومات المحلية للضغط لأجل صناديق هيكلية متطورة.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد شهدت السياسات نزاعاً حول العديد من المصالح. وأدت معارضة الآثار المحتملة للاتحاد النقدي حول سياسات الرعاية الوطنية إلى تكثيف التعبئة في مدن فرنسا وبلجيكا وألمانيا. وظهرت أنواع ونماذج مختلفة من الشراكات والتعبئة بين الدول الأعضاء. وفي بعض الدول، فإن الشراكات تكون ثلاثية الأطراف أو بين شركات من حيث طبيعتها بما في ذلك النقابات العمالية والحكومة المحلية وأصحاب الأعمال، حيث تميل مصالح الحركة العمالية إلى أن يكون لها بعض الأثر كما في الدنمارك مثلاً (إيرنينجتون، ١٩٩٧م، ١٩٩٨م)، أو حينما تكون المصالح التجارية مهيمنة كما في المملكة المتحدة. ومن ثم، فإن الشراكات ستستخدم نماذجاً مختلفة حسب السياقات الوطنية والمحلية (العلاقات المحلية المركزية والتقاليد الاجتماعية والسياسية) وستؤثر فيها مرحلة حراك اجتماعية موسعة. وهذا يمثل أبعاداً مختلفة للفئات والتعبئة الاجتماعية التي تميل إلى أن تكون من القمة إلى القاعدة - المحددة من قبل مؤسسات الدولة المحلية و/أو نظير الدولة، التي توفر الشرعية للاشتراك والتشاور مع السكان المحليين. وكما سبق الإشارة له، فإن مصدر التوترات والصراع يكمن في طبيعة تكوين الشراكة وصناعة القرار - أي طبيعتها الإقصائية للجماعات المحرومة التي أصبحت هي نفسها بؤرة الاهتمام لحراك الجماعات المقصاة. وتشمل المدن جاليات من أقليات عرقية رئيسة تواجه تمييزاً واضطهاداً وحرماناً شديداً، حيث يتم تجاهلها من قبل برامج الصندوق الهيكلي.

والنقطة التي نود التركيز عليها هنا، هي أن سياسات الاتحاد الأوروبي، والتي ترتبط بالإستراتيجيات الحضرية الوطنية، قد قوبلت بالاعتراض عبر البيئات الاجتماعية المختلفة. إلا أنه يصعب تقييم أثر طبيعة هذه التعبئة على مجتمعات السياسات المختلفة. وسوف تشكل الحركات الاجتماعية الحضرية ضغطاً من القاعدة حيث سيتم تحويل المطالب إلى تحالف وحملات شبكات العمل الموجودة في أوروبا

فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعية. ولا ريب أن هذه الشبكات تلعب دوراً بارزاً في تحدي أجنادات السلطات والسياسات الراسخة. ومع ذلك، فإن الشبكات العابرة للحدود الوطنية تعاني من الانقسام والتفكك، بحيث تميل إلى الاستناد إلى قضية واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، وبما أن المنظمات والنقابات العمالية تتسم بالضعف على الصعيد الأوروبي من حيث تشكيل الأجنادات الاجتماعية، فمن غير المحتمل أن يكون لها تأثير على التوجه الحالي لعملية الاندماج. وسيكون للتعبئة الحضرية والوطنية في الدول الأعضاء (كما هو الحال في فرنسا على الرغم من الاحتجاجات الوطنية المنظمة ضد النقابات العمالية) أثرٌ أكثر فاعلية على عدة أصعدة في الاتحاد الأوروبي، وكذلك عمليات السياسة الوطنية.

ويمكن تقييم مستقبل أوروبا الاجتماعية باعتباره استمراراً للآراء الراشدة والأيدلوجيات. ومن الممكن مناقشة أن دولة الرعاية الأوروبية القوية كانت مجرد وهم من حيث الظاهر؛ لأن الأجنادات الاجتماعية تركز بالتحديد على أسواق العمالة، وترمي إلى تسهيل تعبئة العمالة بنفس الطريقة التي يتم التعامل بها مع رأس المال. وكما ذهب ستريك (١٩٩٥م) أنه من المناسب تناول انهيار البعد الاجتماعي تحت عبء الآراء الراشدة للسوق الحرة والسعي نحو بيئة محررة من القيود التنظيمية. وهناك حاجة لتقييم آثار ذلك على المدن الأوروبية، إلا أنه من غير المحتمل أن التوزيع الاجتماعي والمكاني سيكون بعداً قوياً للإستراتيجيات المحلية. وتوفر الصناديق الهيكلية حلاً رئيساً لتوزيع منافع المدن الأوروبية، ولكن في إطار السياسات الهزيلة. وعلى أية حال، فإن هناك سياسات أخرى، مثل السوق المفردة، والاتحاد الاقتصادي والنقدي، ودعم قانون التوسع الاقتصادي متعدد الجنسيات بما يتعارض مع السياسات الإقليمية (بيغ ١٩٩٥م، دونفورد وبيرون ١٩٩٤م).

النتائج

لا زالت البلدات والمدن في أوروبا تعدهي المصدر الرئيس لتكوين الثروات وتعمل كمراكز للتنمية الاجتماعية والثقافية. ومع ذلك، ففي حين تتكيف المدن مع الاقتصاد العالمي، فإنها تواجه مشكلات تتعلق بالبطالة والظروف البيئية والاختناق المروري والفقر وندرة المساكن والجريمة وتعاطي المخدرات (CEC، ١٩٩٧م) وازداد إقدام المدن لا على مجرد طرح فرص جديدة للتنمية الاقتصادية بل إنها تمثل في آن واحد بعض أسوأ الأمثلة والتركيزات الحادة على الحرمان المكاني والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي. وهذه الازدواجية في هيكل المدينة قد غيرت من توجهات كل من الحكومتين المركزية والمحلية نحو السياسة الحضرية والحاجة إلى الترابط الاقتصادي والاجتماعي.

يشير هذا الفصل إلى عدة عوامل رئيسة كان لها الأثر في تغيير الطريقة التي تعمل بها المدينة والطريقة التي تطبق بها السياسة. وتتضمن هذه العوامل:

- تغيير أنماط التوظيف. تشمل افتقاد العمل في الصناعات التقليدية وارتفاع شأن قطاع الخدمات ودخول المزيد من النساء إلى سوق العمل، وارتفاع أرقام العمل الجزئي أو المؤقت. ونجم عن هذه التوجهات هذا الوضع الذي استبعد فيه الكثيرون، وخاصة من الرجال، من سوق العمل ممن أضحت مهاراتهم بالية. ولقد ساعد هذا الوضع على مواصلة تساوي الدخل بين العاملين والعاطلين. كما أن معدلات التفاوت في الرواتب قد أيدت وجهة النظر التي يتبناها الكثيرون من العاطلين فهم لا أمل لديهم والفرصة أمامهم محدودة للمشاركة في سوق العمل الموسعة في المناطق الحضرية.
- الإقصاء الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية. لقد ساهمت البطالة الدائمة والطويلة ووجود الحواجز القوية أمام دخول المهمشين في المجتمع إلى سوق العمل في تفاقم

مشكلات المناطق الحضرية الاجتماعية. فارتفاع معدلات البطالة قد زاد من المشكلات الاجتماعية، حيث عانت أكثر المجتمعات حرماناً من التحصيل التعليمي المتدني، وارتفاع مستويات التشرد والافتقار للمأوى وتدهور الوضع الصحي وارتفاع الجرائم. ومع ذلك، فإن مفهوم الإقصاء الاجتماعي، يتخطى مجرد الافتقار إلى الموارد المالية وهو يهتم بالطريقة التي تؤثر بها عمليات الإقصاء الداعمة على توجهات وقيم الأفراد الذين يعانون من ذلك. فالإقصاء الاجتماعي بمفهومه الشامل ينطبق على انعدام الوصول إلى الفرص، حيث يهمل الأفراد والمجتمعات ويتم إقصاؤهم من أنشطة التيار السائد في الحياة اليومية التي نسلّم بها جميعاً.

- التركيز المكاني للإقصاء. تميل المجتمعات والجماعات والأفراد الذين يعانون من الإقصاء إلى التركيز الجغرافي وأسوأ الأمثلة على الإقصاء والفقر هو ما يحدث في أماكن من المدينة تتصف بمستويات مرتفعة من تدخل القطاع العام، والافتقار إلى المساكن التي تعوزها أي خيارات بديلة، وكذلك نقص الخدمات المحلية ومرافق البيع بالتجزئة، وتدني الجودة البيئية، وبالنسبة للمقيمين فإنها تمثل وصمة عار سلبية ترتبط بالجوار.

كانت فترة الثمانينيات الميلادية هي الفترة التي أكدت فيها سياسة التجديد على أهمية التجديد المادي والتجديد العقاري في المناطق الحضرية المحرومة. ومن الدروس المستفادة من تجربة المدن، وخاصة في حالة المملكة المتحدة خلال الثمانينيات الميلادية، درس إعادة التنمية المادية فما هي إلا جزء من حل لمشكلة كبيرة. ومن ثم، فإن مهمة الحكومة المركزية، بالاشتراك مع السلطات المحلية والمجتمع والقطاع الخاص والتطوعي، لضمان إيجاد إطار تجديد عمراني مستدام بحلول الألفية الجديدة. وهذا الإطار لا بد وأن يراعي الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأن يوفر للمجتمعات المحلية فرص تجديد مستديم وشامل طويل المدى.

فالتنافسية والتناسق الاقتصادي والاجتماعي للمدن يعتمدان على كيفية اتفاق مديري المناطق الحضرية، وصانعي القرارات، والمختصين حول كيفية دمج نظم الحماية الاجتماعية المتطورة والنماذج الجديدة للرعاية الاجتماعية الحضرية مع السياسات الحضرية الحالية والمستقبلية، حيث يحظى كافة المواطنين بفرص متكافئة كما يحظون بالوصول للفرص والمزايا التي توفرها البيئة الحضرية. وقد يبدو هذا الهدف صعب التحقيق أو بمعنى أدق مجرد فرقة سياسية. إلا أنه يُنظر إلى إنشاء وحدة الإقصاء الاجتماعي في الثامن من ديسمبر ١٩٩٧م بأمر رئيس الوزراء البريطاني توني بليير كخطوة باتجاه إعداد أجندة اجتماعية جديدة لبريطانيا لتتناول أيضاً المستقبل الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والمكانية لمدننا. والمهمة التي تواجه كلاً من الحكومة المحلية والمركزية، ومديري ومخططي المدن، هي كيفية دمج الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بنجاح على المستوى المحلي. وكما كان النقاش في هذا الفصل، فإن الخطوة الأولى نحو هذا المنهج هي الاعتراف بأن الترابط الاجتماعي يقوم على الفعالية الاقتصادية والتنافسية والآليات التي تتناول التوزيع غير المتكافئ للموارد والفرص التي تتناول أيضاً القضايا المتعلقة بالكفاءة الاقتصادية.

بل حتى في أوروبا، فإن النقاش حول السياسة الاجتماعية يتسم بوجود خلاف بين الرأسماليين الليبراليين ومؤيدي الرعاية الاجتماعية (كارتر، ١٩٩٦م). وحقيقة، فإن الموقف ليس واضحاً تماماً، ويتضمن سلسلة من النقاشات والحوارات الدائرة حول العلاقة بين السياسة الاجتماعية والعمليات الاقتصادية. وقد تم إدراك أن السياستين الاجتماعية والاقتصادية يعمل بهما في نفس المجال، وأنهما بدلاً من أن تتعارضا فإنه يمكن أن تفعلا جنباً إلى جنب، وأن تصبحا متكاملتين. وهذا المنهج يتجسد على المستوى الأوروبي بحيث اتفقت المفوضية الأوروبية مع الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي فبدأت بتناول الموضوعات الأكثر أهمية المتعلقة بمرونة أداء العمل والبطالة والترابط الاجتماعي والاقتصادي.

obekandi.com

